

# ختام محكمة غزة: "الإبادة الجماعية مستمرة"

إسطنبول، 26 أكتوبر 2025

أصدر أعضاء اللجنة التوجيهية لمحكمة غزة هذا البيان الختامي في لحظة تاريخية مليئة بالظلام، ولكنهم مستمرون في السعي نحو نور العدالة الساطع.

تقرُّ محكمة غزة بأن الإبادة الجماعية الحالية في فلسطين، التي تجذرت في قرنٍ من الاستعمار والقمع، تمثّل نقطة تحولٍ في تاريخ عالمنا. إذا تمَّ السماح للجناة الإسرائيليين وداعميهم الغربيين بالإفلات من العدالة، وتمَّ ترك الناجين الفلسطينيين دون إنصافٍ حقيقيٍّ ودون تحقيقٍ تحرُّرهم الكامل في نهاية المطاف من قيود الصهيونية والاستعمار اللإنسانية، فإن العالم سيكون قد أقرَّ واحدةً من أسوأ الفظائع في التاريخ. تُشير المحكمة إلى أنه إذا لم تكن الاستعمارية والفصل العنصري والإبادة الجماعية خطوطاً أخلاقيةً حمراء، فإنه لن تكون هناك أي خطوطٍ حمراء. وسيكون العالم الذي ينبئ به ذلك، عالمًا مليئًا برعبٍ غير مسبوق. إن لكل فردٍ من أفراد الأسرة البشرية مصلحةٌ في تحقيق العدالة للفلسطينيين.

تمَّ إنشاء محكمة غزة في لندن في نوفمبر 2024 في سياق هذا الوعي، على شكل محكمةٍ شعبيةٍ على نهج محكمة راسل التي أنشئت في ذروة العدوان الأمريكي على فيتنام. عُقدت المحكمة جلسات استماعٍ علنيةٍ في سراييفو في مايو 2025، واعتمدت إعلان سراييفو التاريخي كبيانٍ لمبادئ المحكمة والسعي العالمي لتحقيق العدالة في فلسطين. عملت المحكمة خلال العام الماضي على جمع المعلومات والتحليل، والاستماع إلى الشهود والناجين، وأرشفة الأدلة، وإصدار مناشداتٍ للإنسانية للتحرُّك من أجل إنهاء الإبادة الجماعية وتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني. تم بفضل انعقادها هنا في إسطنبول، جمعُ أعضاء المحكمة، والشهود، والناجين، والخبراء، وهيئةٍ دوليةٍ تُعرف بـ "الهيئة الوجدانية"، لإصدار حكمٍ أخلاقيٍّ بشأن جرائم النظام الإسرائيلي والمتواطئين في ارتكابها، ولتحديد مسار المرحلة القادمة في السعي لتحقيق العدالة في فلسطين.

يحتفي أعضاء محكمة غزة بتقرير النتائج للهيئة الوجدانية، ويشيدون بوضوحها الأخلاقي، ويؤكدون التزامهم بالنضال من أجل تنفيذها بالكامل.

لقد صدّمت الإبادة الجماعية المتسارعة خلال العامين الماضيين، ضمير الإنسانية. صورُ فسوته البشعة محفورةً إلى الأبد في أذهان الأشخاص الشرفاء في كل مكان، وأصداء صرخات ضحاياه ستظل ترنُّ في آذاننا إلى الأبد. لن ننسى أيًا منها. الهجمات الوحشية على سكان مدنيين محاصرين، والتعمُّد في استخدام الجوع والعطش والمرض كأسلحةٍ للإبادة الجماعية، واستهداف الأبرياء بالرصاص والقنابل والطائرات المسيّرة، والاعتقالات الجماعية والسجن في زنازاتٍ سيئةٍ مروعة، والضرب الممنهج والتعذيب والعنف الجنسي من قبل مُركبي الإبادة الجماعية، وقنص الأطفال الصغار للتسليحة، والتدمير المنهجي للمستشفيات والمدارس والكنائس والمساجد والمنازل وملاجئ اللاجئين ومرافق المساعدات والحقول الزراعية ومخازن الطعام وحتى المقابر، والاستهداف المتعمد للمدنيين الذين ينقلون الحقيقة، والصحفيين، والعاملين في المجال الطبي، وعمّال الإغاثة، وغيرهم من الأفراد المشمولين بالحماية. وكذلك سنذكر التهديدات والإعلانات المتغترسة للإبادة الجماعية التي أطلقها الجناة، وضحكاتهم القاسية واحتفالاتهم العلنية بجرائمهم، وكل ذلك مسجّلٌ إلى الأبد في سجلّ العار.

نحدُّ العالم اليوم بأن الإبادة الجماعية في فلسطين لم تنته. يواصل النظام الإسرائيلي قتل الفلسطينيين في غزة باستخدام الرصاص والقنابل التي تزوده بها الدول الغربية. يستمر في عرقلة إيصال الغذاء والدواء إلى الناجين. يستمر في فرض حصاره غير القانوني على الناجين. إن فرضه المنهجي للجوع والمرض والإصابات على مدى عامين، وإغراق غزة بالكامل بالمواد الكيميائية السامة والمتفجرات، وتدمير معظم الملاجئ،

بالإضافة إلى التسبُّب في اضطراباتٍ نفسيةٍ جماعيةٍ وضعفٍ في القدرات التنموية للمدنيين الناجين، سيستمر في حصد ضحايا الإبادة الجماعية لسنواتٍ قادمة. حتى في الوقت الذي تستمر فيه غزة بالنزيف، قام النظام الإسرائيلي بتوسيع مرحلة الإبادة الجماعية لتشمل الضفة الغربية، حيث حيث تُسلب الأراضي وسبل العيش والأرواح يوميًا في إطار التطهير العرقي والاعتداءات العنصرية، التي ينفذها الجيش الإسرائيلي ومستوطنيه المتطرفين.

كما أنّ المناورات الاستعمارية التي تنعكس فيما يُسمى بخطة ترامب أو خطة نيويورك لا تقدّم أيّ أملٍ في إنهاء الإبادة الجماعية أو تحقيق الحرية أو العدالة لفلسطين. حتى وفي الوقت الذي نرحب فيه بأيّ وقفٍ لإطلاق النار، نلاحظ أن النظام الإسرائيلي يواصل انتهاك وقف إطلاق النار المُعلَن دون أيّ مساءلة، من خلال القتل اليومي للفلسطينيين واستمرار عرقلة المساعدات الإنسانية. نرفض الأحكام الواردة في كلا الخطتين التي من شأنها انتهاك الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والتي تشمل بشكلٍ أساسيٍّ الاستقلالية، والسيادة، والتمثيل الحقيقي، والقيادة الموحدة. الخطط المقترحة تفترض الإفلات من العقاب على الإبادة الجماعية ونظام الفصل العنصري الإسرائيلي، وتعمل على تطبيع وجود النظام الإسرائيلي، وتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني بموجب القانون الدولي، كما تفرض احتلالاً بالوكالة وسيطرةً استعماريةً على ضحايا الإبادة الجماعية، دون اتخاذ أيّ إجراءٍ لردع مُرتكبي هذه الجرائم. يجب أن يقود الفلسطينيون عملية إعادة إعمار غزة، ويجب محاسبة إسرائيل ومَن يدعمها على جميع الحقوق التي يجب تعويضها.

نطالب بمحاسبة الجناة والمتواطئين معهم، وإنصاف الضحايا والناجين، واتخاذ إجراءاتٍ لمعالجة الأسباب الجذرية للاستعمار الصهيوني والاحتلال ونظام الفصل العنصري، ورفض جميع الجهود الرامية إلى تطبيع وجود النظام الجاني وأفعاله الإجرامية، ونطالب بالحرية لفلسطين. باختصار، نحن نطالب بالعدالة.

لتحقيق هذه الغايات، ندعو أصحاب الضمائر الحية في كل مكانٍ إلى تكثيف جهودهم لضمان تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني، من خلال تعزيز وتنسيق الجهود لعزل النظام الإسرائيلي، ورفض تطبيع وجوده، ومحاسبته عبر المقاطعة، وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات، وحظر الأسلحة، وملاحقة الجناة والمتواطئين قضائياً، ورفع دعاوى مدنية ضد أولئك الذين يستفيدون من الأضرار، وتثقيف جيراننا، وتنظيم الاحتجاجات العامة والعصيان المدني، وتعزيز الأصوات المطالبة بحرية فلسطين.